

الدولار والوقود وغياب الرقابة يدفعون المقبلين على الزواج إلى تقسيط أو تأجيل شراء الأجهزة الكهربائية لارتفاع أسعارها



الأحد 26 أبريل 2026 01:00 م

تعيش الأسر المصرية تحت ضغط يومي صنعته سياسات اقتصادية حكومية تركت السوق تحت رحمة الدولار والتوقعات والتجار، بينما يدفع المقبلون على الزواج ثمن الارتباك من ميزانيات محدودة لا تتحمل موجة غلاء جديدة

وتكشف أزمة الأجهزة الكهربائية والمفروشات والسلع الأساسية أن الحكومة لم تقدم حماية فعلية للمستهلك، لأن الأسعار تتحرك بسرعة مع كل اضطراب في الصرف والوقود، بينما تبقى دخول المواطنين عاجزة عن اللحاق بهذه القفزات

الدولار يحرك الأسعار قبل أن يتحرك السوق

مع تقلب سعر صرف الجنيه أمام الدولار خلال أبريل، وجد المستهلك المصري نفسه أمام سوق لا يبيع وفق تكلفة مستقرة، لأن التجار والمصنعين يعتمدون أسعارا تحوطية أعلى خشية موجات ارتفاع جديدة في العملة الأمريكية

وبسبب هذا الارتباك، لم تعد قرارات الأسر مرتبطة بالحاجة وحدها، لأن المقبلين على الزواج باتوا يوازنون بين الشراء الفوري قبل موجة جديدة وبين التأجيل أملا في انخفاض لا يضمنه أحد داخل سوق غير منضبط

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي ومحلل أسواق المال محمد عبد الهادي إن خروج جزء من استثمارات الأموال الساخنة في مطلع 2026 شكل ضغطا مباشرا على سعر الصرف وساهم في رفع التضخم، وهو ما يضع المواطن أمام فاتورة سياسات مالية هشة

وبناء على ذلك، يتحول الدولار من رقم داخل البنوك إلى عامل يومي يحدد موعد الزواج وشكل جهاز العروس وحجم الديون العائلية، لأن كل قفزة في الصرف تنتقل إلى الأجهزة والمفروشات والعقارات وخدمات النقل

كما أن اعتماد الاقتصاد على الاستيراد ومدخلات إنتاج مسعرة بالدولار جعل السوق المحلية أكثر حساسية لأي اضطراب خارجي، بينما لم تقدم الحكومة خطة واضحة لفصل احتياجات المواطنين الأساسية عن تقلبات العملة

ولذلك يشتري بعض المواطنين الآن بدافع الخوف من الغلاء، بينما يؤجل آخرون الشراء بدافع العجز، وفي الحالتين تكشف السوق أن المواطن لم يعد يملك قرارا حرا داخل منظومة أسعار تقودها التوقعات لا الدخل الحقيقي

الأجهزة الكهربائية تكشف تكلفة الغلاء على المقبلين على الزواج

خلال أبريل، أظهرت بيانات السوق أن أسعار الأجهزة الكهربائية ارتفعت بنسب متفاوتة بين 5% و30%، وفق ما نقلته الشروق عن تجار وخبراء، وهو ارتفاع يضرب مباشرة ميزانيات الأسر التي تستعد لتجهيز منازل جديدة

وبعد هذه الزيادات، لم يعد جهاز العروس قرارا استهلاكيا عاديا، لأن الثلاجة والغسالة والботاجاز والتلفزيون تحولت إلى بنود عالية المخاطر داخل ميزانية قد تمتد بين 60,000 و120,000 جنيه حسب الموديلات والعروض

وفي شهادته عن السوق، قال جورج سدره رئيس شعبة الأجهزة الكهربائية بغرفة التجارة إن الأسعار شهدت زيادة أولى بنسبة 10% ثم زيادة ثانية رفعت الإجمالي إلى 15% بسبب الصرف والمحروقات والشحن والتأمين

ثم أضاف سدره أن اندفاع المستهلكين إلى الشراء خوفا من زيادات قادمة رفع الطلب وشجع على زيادات جديدة، لكن هذه الشهادة تكشف أيضا غياب الرقابة الحكومية التي تركت الخوف نفسه يتحول إلى آلية تسعير

ومع اتساع الأزمة، اتجهت أسر إلى التقسيط بوصفه مخرجا مؤقتا، بينما توفر شركات بيع الأجهزة أنظمة تمتد حتى 48 شهرا، وهو ما ينقل عبء الشراء من سعر مرتفع مرة واحدة إلى دين شهري طويل

وفي المقابل، اختارت أسر أخرى تقليل الجودة أو حذف أجهزة من القائمة الأساسية، لأن الغلاء دفع المواطنين إلى إعادة ترتيب الأولويات بين جهاز العروس ومصارييف السكن والذهب والمفروشات وتكاليف الزواج الأخرى

لذلك لا تبدو الأزمة محصورة في سوق الأجهزة، لأن موجة الغلاء تعيد تشكيل قرار الزواج نفسه، وتفرض على الأسر تأجيلا قسريا تحت ضغط أسعار لا تعكس قدرة المواطن بقدر ما تعكس فشل السياسات الحكومية

الوقود والرقابة الغائبة يمددان موجة الغلاء

في مارس، كشف البنك المركزي أن زيادة أسعار الوقود بنسبة 14.7% وارتفاع تعريفات النقل العام بنسبة 11.5% وزيادة البوتاجاز والغاز المنزلي بنسبة 21.4% انعكست على التضخم في السلع غير الغذائية والخدمات

وبسبب هذه الزيادات الإدارية، لا يتوقف أثر الوقود عند محطة البنزين، لأن تكلفة النقل تدخل في سعر الجهاز الكهربائي والمفروشات ومواد البناء والسلع اليومية، ثم تصل الفاتورة النهائية إلى المستهلك دون حماية كافية

كما نقلت تقارير اقتصادية أن رفع الوقود قد يضيف بين 1 و1.5 نقطة مئوية إلى التضخم الشهري في مارس، وهو أثر يوضح كيف تدفع الأسر ثمن قرارات حكومية تمس تكلفة الإنتاج والنقل معا

وفي شهادته على ممارسات السوق، قال جورج زكريا رئيس شعبة الأجهزة الكهربائية بغرفة الجيزة التجارية إن بعض التجار والموزعين يلجأون إلى تخزين السلع لتعطيش السوق وبيعها بأسعار أعلى لاحقا

وبناء على هذه الشهادة، تصبح الأزمة مزدوجة، لأن الحكومة ترفع تكلفة الوقود من جهة، وتترك ممارسات التخزين والمغالاة تتمدد من جهة أخرى، ثم يواجه المواطن النتيجة في صورة أسعار أعلى وتقسيط أطول وجودة أقل

ومع استمرار التوترات الإقليمية وارتفاع تكاليف الخامات والشحن والتأمين، يظل السوق مرشحا لضغوط إضافية، لأن الشركات لا تنتظر تحقق التكلفة الجديدة بالكامل قبل رفع القوائم، بل تسعر غالبا على أساس الخوف من القادم

وفي النهاية، لا يستطيع المواطن المصري بناء قرار شراء مستقر داخل سوق تقوده قرارات حكومية مكلفة ورقابة ضعيفة ودولار متقلب، لأن كل تأجيل يحمل خطر زيادة جديدة، وكل شراء فوري يحمل عبء دين أو استنزاف مدخرات

وتبقى الخلاصة أن أزمة الأسعار لم تعد مجرد موجة مؤقتة في سوق الأجهزة أو المفروشات، بل أصبحت اختبارا يوميا لقدرة الأسر على الزواج والستر والمعيشة، بينما تواصل الحكومة نقل كلفة أزماتها إلى جيوب المواطنين بدل حماية دخولهم وحقوقهم الأساسية